

الحدود النحوية عند ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ)

الباحث / طاهر محمود عباس محمد

ملخص البحث:

إن الغاية من دراسة هذا البحث هو الحد النحوي، فقد تأثر الحد النحوي في القرن الرابع الهجري عند نحاة المدرسة المصرية بحركة الترجمات التي ازدهرت في هذه الفترة، وعلى ذلك جاء هذا البحث؛ ليعرض بعض الحدود النحوية عند بعض نحاة المدرسة المصرية كابن ولاد (ت ٣٣٢هـ).

ويقوم البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث؛ بيّنتُ من خلالها ماهية الحد النحوي، وأسلوب النحوي المصري ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) في عرضه للحد، مُتَّبِعًا مراحل تَشَكُّلِ الحد النحوي وتطوره لديه من خلال مؤلفاته، ثم أَرَدْتُ البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها، والمصادر والمراجع التي استعنت بها، والله المستعان.

Research Summary:

The purpose of the study of this research is the grammatical limit. The grammatical limit was affected in the fourth century AH by the grammarians of the Egyptian school by the movement of translations that flourished during this period, and accordingly this research came; To present some grammatical limits for some grammarians of the Egyptian school, such as Ibn Walad (d. ٣٣٢ AH.)

Presentation research in the introduction, and three topics; The grammatical limit of the grammatical limit, and the style of the Egyptian grammarian Ibn Walad (d. ٣٣٢ AH) in his presentation of the limit, following the stages of the formation and development of the grammatical limit in him through the research of his writings, and then included the most important results that I reached, and retrieved them, .

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى من اهتدى بسنته إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

درج الكثير من النحاة المحدثين والباحثين على تعريف كل مصطلح نحوي عند تناولهم له كعنوان لباب من أبواب النحو العربي، وتتعدد التعريفات للمصطلح الواحد بين النحاة، إلا أنه قل البحث في عناصر التعريف للكشف عن مدى دقته في التعبير عن المصطلح المعرف، وإذا رجعنا إلى ما كتب النحاة القدامى فإننا نجد أن ظاهرة وضع التعريفات أو الحدود ماثلة في كل ما كتبوا إلا أنهم كانوا أكثر عناية بوضع الحد والتدقيق في عناصره.

وفي العصور الحديثة ظهرت بعض المعاجم التي اهتمت بالحدود النحوية والصرفية والعروضية، فقد اهتمت بالمصطلحات النحوية في المقام الأول، وبيان مرادها، إلا أنها أيضاً لم تنسب الحدود إلى قائلها.

وجاءت هذه الدراسة لتتناول بعضاً من عصور الازدهار في مصر وذلك في القرن الرابع الهجري؛ لذا جاء هذا البحث تحت عنوان "الحدود النحوية عند ابن ولاد(ت٣٣٢هـ)، وذلك في ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول : الحدود المتعلقة بالأسماء وحالاتها.

المبحث الثاني : الحدود المتعلقة بالأفعال وحالاتها.

المبحث الثالث : حدود بعض الظواهر الصرفية و الصوتية.

الحدود النحوية عند أبي العباس بن ولاد (ت ٣٣٢هـ)

التعريف بأبي العباس بن ولاد(ت٣٣٢هـ):

أبو العباس بن ولاد التميمي أحد أشهر أئمة النحو في القرن الرابع الهجري، واسمه " أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي، وكان بصيراً بالنحو، أستاذاً فيه، ورحل إلى بغداد، ولقي أبا إسحاق بن السريّ الزجّاج وغيره، وأخذ عنهم"^(١)، ويعرف بولاد: من أهل بيت علم، ولأبيه وجده، وكنية أحمد هذا أبو العباس"^(٢)، "وتوفى أبو العباس بن ولاد بمصر في سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة"^(٣) -

أهم مؤلفاته:

لقد ترك لنا بن ولاد مؤلفات في اللغة والنحو منها " المَقْصُور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد"^(٤)، وأيضاً حملت بعض كتب النحو آراء لابن ولاد، سيتعرض الباحث لها بمشيئة الله.

المبحث الأول: الحدود المتعلقة بالأسماء وحالاتها

حد المقصور والممدود والمنقوص:

أولاً: حد الاسم المقصور:

قال ابن ولاد: "المقصور هو كل اسم كانت في آخره ألف لفظ زائدة كانت أو أصلية منصرفاً كان ذلك الاسم أو غير منصرف"^(٥).

وقال المبرد: "فأما المَقْصُور فكل واو أو ياء وقعت بعد فتحة. وذلك؛ نحو: مغزى؛ لأنه (مفعول). فلما كانت الواو بعد فتحة، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفاً؛ كما تقول: غزا، ورَمَى فنقلب (الواو) والياء ألفاً"^(٦).

وقال ابن درستويه(ت٣٤٧هـ): " المقصور كل كلمة آخرها ألف لا غير"^(٧).

ثانياً: حد الاسم الممدود:

قال ابن ولاد:"الممدود كل اسم وقعت في آخر همزة بعد ألف أصلية، كانت الهمزة أصلية، أو زائدة، أو منقلبة، أو ملحقة، فالأصلية في مثل قولك: قراء، والزائدة

(١) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي (ت٣٧٩هـ)، ص٢١٩.

(٢) معجم الأديباء، لياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، ٤٦٠/١.

(٣) إنباء الرواة على أنباء النحاة، للقطبي (ت٦٤٦هـ)، ١٣٦/١.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسبوطي(ت ٩١١هـ)، ٣٨٦/١.

(٥) المقصور والممدود، لابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: ٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، لسنة ١٩٠٠م، ص ١٣٥.

(٦) المقضب، للمبرد، ٧٩/٣.

(٧) الكتاب، لأبي محمد عبدالله ابن جعفر ابن محمد الشهير بابن درستويه، نشره لويس شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لسنة ١٩٢١م، ص ١٥.

في مثل: حمراء، والملحقة في مثل: علباء ألحقه بوزن سربال، والمنقلبة في مثل كساء^(١).

وقال المبرد: "فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية همزة؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُد من حذف أو تحريك؛ لئلا يلتقي ساكنان"^(٢).
وقال ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) في حد الممدود: "اعلم أن الممدود كل كلمة آخرها همزة بعد ألف"^(٣).

ومما يلاحظ هنا عند ابن ولاد نجده عرّف المقصور والممدود مرتين في كتابه، مرة في مقدمة كتاب (المقصور والممدود)، وأخرى في القسم القياسي منه، وعند مقارنة الحدّين يتضح أن بينهما فروقاً بعضها جوهري، فعلى سبيل المثال يقول في المقدمة: "الممدود - على ما اتفق عليه أهل النحو - كل اسم كانت في آخره همزة بعد ألف زائدة"^(٤).

ويقول في الاسم المقصور: "كل اسم كانت في آخره ألف في اللفظ زائدة كانت أو غير زائدة"^(٥).

ويقول في القسم القياسي مقدماً حد المقصور: "المقصور - على ما اتفق عليه النحويون - كل اسم كانت في آخره ألف لفظ، زائدة كانت أو أصلية، منصرفاً كان ذلك الاسم أو غير منصرف"^(٦).

ويقول: "الممدود: كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف، أصلية كانت الهمزة أو زائدة أو منقلبة أو ملحقة"^(٧).

ومن خلال الحد الذي وضعه ابن ولاد للمقصور والممدود يلاحظ الباحث ما يلي:
١ - أن ابن ولاد وإن كان قد غير في عبارات الحد الثاني عن الأول، فإن هذا التغيير لم يؤثر على المعنى، وذلك كما جاء في قوله عن حد الاسم المقصور: "ألف لفظ"، وقد قال أولاً: "ألف في اللفظ"، وقوله في تعريف الممدود: "كانت في آخره همزة"، وقد قال أولاً: "وقعت في آخره همزة".

(١) المقصور والممدود، ص ١٤٥.

(٢) المقضب؛ للمبرد، ٨٤/٣.

(٣) الكتاب، لابن درستويه ص ١٥.

(٤) المقصور والممدود، ص ٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٧.

(٦) نفسه، ص ٧٦٦.

(٧) نفسه، ص ٧٩١.

٢ - جاء ابن ولاد بالحد الثاني زيادة منه في تفصيل وتوضيح المعنى، كما في قوله عن حد الاسم المقصور: "منصرفاً ذلك الاسم أو غير منصرف"، وقوله في تعريف الممدود: "أصلية كانت الهمزة أو زائدة أو منقلبة أو ملحقة"، وهاتان الزيادتان لا داعي لهما؛ إذ إن إطلاق لفظي الاسم والهمزة هنا دون تقييد في التعريف لا يُخرج لنا دلالة جديدة، فما هو إلا تكرار يفيد التوضيح.

٣ - إن كان ابن ولاد قد زاد ألفاظاً في بعض التعريفات الثانية، فقد حذف ألفاظاً في الأخرى، ففي تعريف الاسم الممدود نجده قد حذف فيه عن التعريف الأول، فقيده ألفه بأنها زائدة، وهذا تغيير جوهري يؤدي إلى خروج بعض الألفاظ من هذا المصطلح؛ لأن أصل الألف أن تكون غير زائدة، كما في قوله: "الكراء. مصدر كاريته كراء وأصله الواو ويقال أعط الكرى كروته والممدود كله يكتب بالألف كأن أصله الواو أو الياء أو كانت ألفه زائدة أو غير زائدة"^(١).

و يبدووا جلياً للباحث هنا أن ابن ولاد وإن لم يذكر هذا القيد في الحد الثاني فهو يعتد به؛ في قوله "آء" نبت واحده آءة " قال أبو العباس: آء: في الأصل وزنه فعل، بوزن جبل، وليس بممدود على أصل البناء، ولكننا ذكرناه لأنه ممدود في اللفظ، ولذكر العلماء له في هذا الباب "^(٢).

ولعل الباحث يجد أيضاً ما قد يؤيد كلام ابن ولاد أنه عندما ذكر أن مصطلح الممدود لا يطلق على الأفعال، مثل جاء وشاء، كان مما احتج به أن الألف فيها أصلية وليست زائدة^(٣).

ثالثاً: حد الاسم المنقوص:

قال ابن ولاد: "كل مصدر لفعل يفعل، والاسم منه أفعل من بنات الياء والواو، والتي هي لام الفعل، وذلك عمي يعمي عمي فهو أعمى وبه عمى"^(٤).
ومما يلاحظ على ابن ولاد هنا أنه وافق النحاة المتقدمين في تعريفهم للمقصور والممدود، وذلك كما يلي:

(١) المقصور والممدود، ص ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤.

(٣) المقصور والممدود، لابن ولاد، ص ١٣٧.

(٤) المصدر السابق، ص ١٣٨.

وقال سيبويه أن: "المنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصبٌ ولا رفع ولا جر" (١).

وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "المنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح" (٢).

رابعاً: حد المقصور الذي يسمى منقوصاً:

قال ابن ولاد: "فأما المقصور الذي يسمى منقوصاً فهو ما كانت ألفه التي في آخره مبدله من ياء أو واو، وانفتح ما قبلها، وكانت في موضع حركة، فأبدل منها ألف نحو: مَلَّهَى ألفه مبدلة من واو؛ لأنه من اللَّهْوِ، ومَرَمَى ألفه مبدلة من الياء؛ لأنه من الرَّمي، والأصل فيهما ملهو ومرمي، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها أُبدل منهما ألف" (٣).

وقال ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في كتابه (المخصص) عن تسمية المقصور باسم المنقوص: "ويقال للمقصور أيضاً منقوصاً فأما قصره فهو حبسه من الهمزة بعده، وأما نقصانه فنقصان الهمزة منه" (٤).

المبحث الثاني: الحدود المتعلقة بالأفعال

حد الفعل المتعدي:

قال ابن ولاد: "وأما قول أبي العباس: إن معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا، وقال: لأن نبأت زيدا معناه أعلمت زيدا.

(قال أحمد): فهذا المفعول إذا رُدَّ الفعلُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قام مقام الفاعل، وتعدي عن أن يدخل في المفعول الثاني إذا سميت الفاعل، وفي المفعول الأول إذا لم يُسَمَّ الفاعل، فنقول: نبأت زيدا عن عمرو بكذا وكذا، ونبئت عن زيد بكذا وكذا.

وكذلك إذا عديتها، وحذفت (عن) قلت: نبئت زيدا كذا وكذا، ونبأت زيدا عمرا يفعل كذا وكذا، وأعلمت زيدا يفعل كذا وكذا" (٥).

(١) الكتاب، لسيبويه، ٥٣٦/٣.

(٢) الأصول في النحو، لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ٤١٥/٢.

(٣) المقصور والمننود، لابن ولاد، ص ٣.

(٤) المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٤/٤٢١.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢هـ) دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١، لسنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص ٥٠.

وقال سيبيويه (ت ١٨٠هـ): "اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعُل، وفَعَلَ يَفْعُل، وذلك نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ، وَلَقِمَ يَلْقُمُ" (١).

وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في الفعل غير المتعدي: "فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام، وأحمر، وطال" (٢)، غير أن "الفعل الذي يتعدى، فكل حركة للجسم كانت ملاقيةً لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس، وأفعال الحواس من الخمس كلها متعديّة ملاقية نحو: نظرت، وشممت، وسمعت" (٣).

حد فعل المجازاة:

قال ابن ولاد: "المجازاة الأصل فيها أن تكون الأفعال مستقبلة، فإن جئت معها بفعل ماض فقلت: إن فعلت فعلت، كان معناه الاستقبال، فالماضي فيها يرجع معناه إلى الاستقبال، والمستقبل لا يرجع معناه إلى الماضي؛ لأنه الأصل وقد جاء على لفظه" (٤).
وقال ابن السراج: "والمجازاة أمرٌ مبهمٌ، يعني أنه لا تقع "إن" التي للمجازاة بعد "أن" الناصبة، والمجازاة ليست بشيءٍ مخصوص إنما هي للعامة، وإنَّ الناصبة للإيجاب" (٥).

وقال أيضاً: "إذا شغلت حروف المجازاة بحرف سواها لم تجزم، نحو: إن وكان وإذا عمل في حرف المجازاة الشيء الذي عمل فيه الحرف لم يغيره نحو قولك: مَنْ تَضْرِبُ يَضْرِبُ، وأياً تَضْرِبُ يَضْرِبُ، فَمَنْ وأي قد عملت في الفعل، وعمل الفعل فيهما" (٦).

حد "نعم":

اعترض ابن ولاد على المبرد في حد "نعم" الذي قال فيه: "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا لأنهم شرطوا التفسير" (٧) فرد عليه ابن ولاد موضحاً: "وإنما كان حد هذا الكلام أن يقول: هذا باب ما يقع ثناء عاما ويعمل في مضمر على شريطة

(١) الكتاب، لسيبيويه، ٣٨/٤.

(٢) الأصول في النحو، لابن السراج ١٦٩/١.

(٣) الأصول في النحو، لابن السراج، ١٧٠/١.

(٤) الانتصار لسيبيويه على المبرد، ص ٧٧.

(٥) الأصول في النحو، لابن السراج ١٦٦/٢.

(٦) المصدر السابق، ١٨٧/٢.

(٧) الانتصار لسيبيويه على المبرد، ص ١٤٠.

التفسير، أو مظهر يحتاج إلى تسمية من يعني به وجرى هذا المظهر مجرى المضمير في الاحتياج إلى المعنى بالمدح والذم، وذلك أنك إذا قلت: نعم رجلا عبد الله^(١).

قال ابن السراج: "نِعَمَ وَبِئْسَ فَعْلَانِ مَاضِيَانِ، كَانَ أَصْلُهُمَا، نِعَمَ وَبِئْسَ فَكَسَرَتِ الْفَاءُ إِنْ مِنْهُمَا مِنْ أَجْلِ حَرْفِي الْحَلْقِ، وَهَمَا: الْعَيْنُ فِي "نِعَمَ"، وَالْهَمْزَةُ فِي "بِئْسَ" فَصَارَ: نِعَمَ وَبِئْسَ كَمَا نَقُولُ: شَهِدَ فَتَكْسَرُ الشَّيْنُ مِنْ أَجْلِ انْكَسَارِ الْهَاءِ، ثُمَّ أَسْكَنُوا لَهَا الْعَيْنَ مِنْ "نِعَمَ" وَالْهَمْزَةَ مِنْ "بِئْسَ" كَمَا يَسْكُنُونَ الْهَاءَ مِنْ شَهِدَ، فَيَقُولُونَ: شَهِدَ فَقَالُوا: نِعَمَ وَبِئْسَ"^(٢).

المبحث الثالث: حدود بعض الظواهر الصرفية الصوتية

حد الإسكان:

قال ابن ولاد: "إِنَّ الْإِسْكَانَ كَالْإِدْغَامِ فِي الْمَثَلَيْنِ، وَإِنْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَقَارِبَةِ لَا مِنَ الْأَمْثَالِ، وَإِنْ حُدَّهُ حَيْوَانٌ، فَلَيْسَ هَذَا حُدَّهُ "إِنَّمَا حُدَّهُ" إِذَا بُنِيَ (فَعْلَانِ) مِنْ حَيِيَّتٍ أَنْ يَقُولُ: حَيْوَانٌ ثُمَّ يَدْغَمُ، لِأَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ مِنْ مُضَاعَفِ الْيَاءِ"^(٣).

وقال الهروي (ت ٤٣٣ هـ): "الإعلال بالنقل أو التسكين، كقوله: "أَعِيمٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَكَانَ أَصْلُهُ أَعِيمٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْيَاءِ، عَلَى مِثَالِ ضَرْبِ أَضْرِبَ، فَاسْتَنْقَلَتْ كَسْرَةُ الْيَاءِ، فَنَقَلَتْ إِلَى الْعَيْنِ الَّتِي قَبْلَهَا، فَصَارَ أَعِيمٌ"^(٤).

وحده علماء اللغة في العصر الحديث، فقال الشيخ مصطفى الغلاييني: "الإعلال بالتسكين المراد به شيئان الأول حذف حركة حرف العلة، دفعا للنقل. والثاني نقل حركته إلى الساكن قبله"^(٥).

وقال الشيخ أحمد الحماوي: الإعلال بالنقل تنتقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع إبقاء المعتل إن جانس الحركة، كيقول ويبيع، أصلها يقول: كينصر، ويبيع كيضرب، وإلا قلب حرفاً يجانسها كيخاف ويخيف، أصلهما يخوف كيعلّم، ويخوف كيكرّم"^(٦).

(١) الانتصار لسبويه على المبرد، ص ١٤٠.

(٢) الأصول في النحو، لابن السراج، ١/١١١.

(٣) الانتصار لسبويه على المبرد، ١/٢٦٥.

(٤) إسفار الفصح، لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عناية البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١ لسنة ١٤٢٠ هـ، ١/١٩٣.

(٥) جامع النروس العربية، للشيخ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤ هـ) المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، لسنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ١١٣/٢.

(٦) شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد بن محمد الحماوي (المتوفى: ١٣٥١ هـ) تحقيق: نصر عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض، ص ١٣٦.

حد الإدغام في الحروف المتقاربة:

قال ابن ولاد: "الجيم من الحروف الشديدة التي تمنع الصوت، فأما النون فإنها وإن كانت مجهورة فليست مما يمنع الصوت، فلما ضارعت حروف اللين بالصوت التي تمتد به إلى الخياشيم جاز الإدغام فيها ولم يجز ذلك في الجيم لشدتها وامتناع الصوت معها"^(١).

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥): "اعلم أن الراء في اقشعرَّ واسبكرَّ هما راءانِ أدغمتْ واحدة في الأخرى، والتشديدُ علامةُ الإدغام"^(٢).

وقال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "والحروف المتقاربة مخرجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواءٌ في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسناً، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان"^(٣).

وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): "وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيرانِ بتداخلهما كحرفٍ واحد، ترفعُ اللسانَ عنهما رفعةً واحدةً، ويشندُ الحرفُ، ألا ترى أن كلَّ حرفٍ شديدٍ يقومُ في العروضِ والوزنِ مقامَ حرفينِ، الأولُ منهما ساكنٌ"^(٤).

وذكر ابن السراج أيضاً الكلام في إدغام الحروف المتقاربة فقال: "اعلم: أن أحسنَ الإدغام أن يكونَ في حروفِ الفمِّ، وأبعدُ ما يكونُ في حروفِ الحلقِ، فكلمًا قَرُبَ منَ الفمِّ فالإدغامُ فيه أحسنُ منَ الإدغامِ فيما لا يقربُ، والبيانُ في حروفِ الحلقِ. وما قَرُبَ منها أحسنُ، وما قَرُبَ منَ الفمِّ لا يُدغمُ في الذي قبله"^(٥).

حد التعويض عن المحذوف:

قال ابن ولاد: "التعويض يكون من التغيير كما يكون الحذف، لأن الكلمة إذا نقلت حركة منها عن موضع إلى نقد غيرت"^(٦).

وقال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "في باب الإضافة إلى اسم ذاك التعويض عن المحذوف: "واعلم أنك إذا حذفته فلا بد لك من أن ترد؛ لأنه عوضٌ، وإنما هي معاقبة، وقد كنت ترد ما عدة حروفه حرفان وإن لم يُحذف منه شيء، فإذا حذفته منه شيئاً ونقصته منه

(١) الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٦٨/١.

(٢) كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن نعيم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٥هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٤٩/١.

(٣) الكتاب، لسيبويه، ٤٤٥/٤.

(٤) الأصول في النحو، لابن السراج، ٤٠٥/٣.

(٥) المصدر السابق، ٤١٣/٣.

(٦) الانتصار لسيبويه على المبرد ٢٧١ / ١.

كان العوض لازماً. وأمّا بنتُ فإنك تقول: بنويٌّ من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء"^(١).

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): "وقوله: (وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةَ) الكلام أقم الصلاة إقامَةً، وأصلها أقمْتُ إقواماً، ولكن قُلِبَتْ الواوُ أيضاً، فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فبقي أقمْتُ الصلاة إقامَةً وأدخلت الهاء عوضاً من المحذوف، وقامت الإضافة هنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة"^(٢).

ومن خلال ما سبق يمكن للباحث توضيح مدى تأثر ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) بغيره من النحاة كما يلي:

عند البحث في المؤلفات التي تركها لنا ابن ولاد فإننا نجد أنه قد تأثر بالمتقدمين من النحاة عنه، فأفاد منهم، وإن كان قد جاء بذلك صراحة في كتبه، فقد صرح بالنقل عن بعض نحاة البصرة والكوفة.

أما نحاة البصرة فنجد أن ابن ولاد قد نقل صراحة عن عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) وذلك كتابه "المقصور والممدود" فقال: "وذكر عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر أنهما قالوا: الشَّدْوُ : لون المسك"^(٣)، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، بعض النصوص التي كان ينقلها عن المبرد للرد عليه، وذلك في كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد)^(٤)، كما نقل أيضاً عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وذلك صراحة في بداية كتابه (المقصور والممدود) عند حديثه عن الصحيح والمعتل والزائد فقال: "ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطريق التي وصل الخليل منها إلى حظر كلام العرب فإذا علم هذه الأشياء عرف ما يطلب من كتاب العين"^(٥).

أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد تأثر به ابن ولاد، ويظهر ذلك جلياً عندما ألف كتاباً مخصصاً تحت عنوان (الانتصار لسيبويه على المبرد)، ولا غرو في أن هذا الكتاب دليل على تأثره بالمدرسة البصرية.

(١) الكتاب، لسبويه، ٣/٣٦٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (متوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، لسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٤/٤٦.

(٣) المقصور والممدود، ص ٦٨.

(٤) الانتصار لسبويه على المبرد، ص ٦٨.

(٥) المقصور والممدود، ص ٢.

وأخيراً فقد صرح ابن ولاد بنقله عن شيخه الزجاج (ت ٣١١هـ)، وذلك في قوله: "وسألت أبا إسحاق عن هذه المسألة فأجاب بأنها لا تجوز"^(١).
 ويجد الباحث أيضاً أن ابن ولاد قد تأثر بالفراء (ت ٢٠٧هـ)، ونقل عنه، وذلك في مثل قوله: "وقد اتفق أهل اللغة جميعاً أن تأويل (إلا) هاهنا الانقطاع، وأنه لا يجوز أن يكون مبدلاً من الأول،" وكذلك "قال الفراء في كتاب المعاني"^(٢).
 وما يُنتهى إليه أن: ابن ولاد علم من أعلام المدرسة النحوية المصرية التي أخذت من آراء المدرستين البصرية والكوفية^(٣)؛ ولذا فليس من الغريب أن نرى هذا المزج متمثلاً فيه في عدد من الجوانب، منها: تلمذته على أيدي علماء البصرة والكوفة، والآراء التي كان يعرضها من خلال المسائل التي ناقشها، فتارة كان يرجح رأي البصريين، وأخرى يرجح رأي الكوفيين؛ حيث كان ينتقي من المذهبين ما يراه صواباً أو راجحاً، وفي ذلك يقول الدكتور شوقي ضيف: "وبلغ من بصريته أن عني بتأليف كتاب الانتصار لسبويه، وكأنه يؤمن بأن غلطاً لا يمكن أن يعلّق بقلمه"^(٤).

(١) الانتصار لسبويه على المبرد ص ١٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣) انظر: المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف ٣٣١.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٣١.

الخاتمة:

لقد كان اهتمام النحاة بالحد النحوي اهتمام المشرع المجتهد، فدخلوا إلى علوم اللغة وتبحروا فيها، بداية من مرحلة البذور الأولى للحد على يد أبي الأسود الدؤلي، وحتى بداية عصر الازدهار في القرن الرابع الهجري، حيث وضع النحاة مصطلحات تخص النحو، فكان منهم من انفرد بها عن غيره؛ ليشكل في نهاية المطاف حدًا جامعًا مانعًا، وظهر ذلك من خلال عرض حدودهم في المباحث التي ذكرتها، وموازنتها بالنحاة السابقين على كل حد من المدارس النحوية الأخرى، الأمر الذي حظيت به هذه الدراسة في الحدود النحوية، وبعد ذلك انتهى الباحث إلى النتائج الآتية:

- بدأت الحدود النحوية بتراكمات معرفية نحوية نحو القواعد النحوية مرورًا بسببويه (ت ١٨٠هـ) وحتى بداية الاستقرار في القرن الرابع الهجري.
- بدأ الحد النحوي يظهر في صورته المكتملة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاط الشعوب العربية بالشعوب العجمية، ونشاط حركة الترجمة؛ حيث ظهرت علوم عربية جديدة، فظهر الحد لدى اللغويين، والبلاغيين، والمنطقيين، والأصوليين.
- أخذ الحد النحوي بعد سببويه والميرد وابن السراج صورة فلسفية ومنطقية؛ متأثرًا بحركة الترجمة التي ظهرت في القرن الرابع الهجري بازدهار، فكان الحد بذكر الرسم المنطقي له؛ ليميزوا بين الألفاظ بعضها البعض، فكانوا يصيغون الحد بالحد، والحد بالمثل، والحد بالوصف، والحد بماهية الشيء.
- وضع النحاة الحدود النحوية للكلام وما يتألف منه في القرن الرابع الهجري معتمدين على المفهوم اللغوي للمصطلح؛ مما أدى إلى ظهور الحد في شكل معجم، فكان على النحاة المتأخرين من القرن الرابع الهجري أن يبحثوا عن طريقة ميسرة، تدفع الإشكال، فتبين وتفسر ما وراء الحد من دلالات مرتبطة بالمسمى؛ فبدأ يُنحَو الحدُّ نحوَ الشَّكْلِ، والرتبة، والتضام، والصيغة، فكان النحاة يفرقون على سبيل المثال في تقسيماتهم بين: المبني والمعرب، والاسم والفعل، والمرفوع والمنصوب، والمجرور.
- خالص نحاة المدرسة المصرية، الحد النحوي من قيد التعريفات المنطقية، فكانوا يختارون الحد الجامع المانع، من خلال استعراضهم للحد، ثم التحليل، فالتمثيل له.

- لنحاة مدرستي البصرة والكوفة مذهباً يؤرخان، ظهر نتاجه في نحاة المدرسة المصرية، فكان لظهور هذه المدارس شأواً عظيماً في اكتمال صرح الحد النحوي.
- أغفل بعض نحاة المدرسة المصرية عن بعض الحدود النحوية في القرن الرابع الهجري، على سبيل المثال: ابن ولاد(ت ٣٢٠هـ): لم يذكُر حدَّ للكلام وما يتألف منه، ولم يتناول الحدود بشكل مباشر، إنما اعتمد على كلمات تطبيقية دون ذكر الحد الذي تنتمي إليه قاعدة الكلمة.
- الحد النحوي: هو كمال وتمام وطبيعة ماهية الشيء، وهو الفاصل والحاجز بين الشئيين؛ ليميز المصطلح النحوي عمّا عداه، ويحيط بالموصوف شرحاً وتمثيلاً وتحليلًا، حتى يُتمَّ معنى الكلام.

المصادر والمراجع:

- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١ لسنة ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، لسنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- الانتصار لسبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ) دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، لسنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان/ صيدا.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ) المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، لسنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ أحمد بن محمد الحمالوي (المتوفى: ١٣٥١هـ) تحقيق: نصر عبدالرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف لسنة ١٩٨٤م.
- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٥هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكتاب، لأبي محمد عبدالله ابن جعفر ابن محمد الشهير بابن دُرستويه، نشره لويس شيخو، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لسنة ١٩٢١م.
- الكتاب، لسبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق الدكتور/عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، لسنة ١٤٠٨/٥١٩٨٨م.

- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ) تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، لسنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، للأستاذ الدكتور/ أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المعارف.
- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، لسنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- الطبعة الأولى، لسنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقصور والممدود، لابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: ٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، لسنة ١٩٠٠م.

